

إيران تتحايل على الحظر التجاري بتوظيف ميناء جابهار المعزول

واعتبر محمد هادي مساعد الشؤون الاقتصادية والاستثمارية لرئيس منطقة جابهار التجارية والصناعية الحرة أن المنطقة ماضية في برامجها لبناء العلاقات الاقتصادية مع كافة بلدان العالم ولاسيما دول الجوار.

وقال هادي خلال حدث عقد مؤخرا في إيران إن "سوق كراتشي باعتبارها بوابة وصولنا إلى باكستان تحظى بجاذبية جيدة وعليه فقد نجح المسؤولون لدى منطقة جابهار في استخدام معبر ريمدان الحدودي لتوسيع العلاقات بين البلدين".



حسن روحاني

تريد ربط الميناء
ببهر قزوین وأستارا
وتركمانستان

وترجّح الحكومة الباكستانية تدفّق نحو خمسة مليارات دولار في التجارة الأفغانسة عبر المرفأ الإيراني، بعد أن بدأت الهند خلال شهر ديسمبر الماضي في التعامل مع حركة الميناء التشغيلية. وحول التعامل مع الهند، أشار إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين طهران ونيودلهي، قائلا إن "توقعاتنا من الشركات الهندية بشأن تنفيذ التزاماتها حول ميناء الشهيد بهشتي، تحققت في أدنى حد ممكن بما يثير احتجاجنا".

وأضاف هادي، "لكن مع ذلك فإن الهند، دولة ذات إمكانات وطاقات كبيرة، ونظرا لجاذبية بعض السلع الإيرانية في هذا البلد، يمكن توظيف هذه الفرصة لصالح التعاون الاقتصادي بين الجانبين".

وترى نيودلهي في المرفأ، الذي يبعد حوالي 70 كلم فقط عن ميناء غوادر الباكستاني طريقا رئيسيا لإرسال الإمدادات إلى أفغانستان، وتعزيز تجارتها مع آسيا الوسطى وأفريقيا.



أفاق قاتمة في ظل العقوبات

تحاول إيران إظهار مدى قدرتها على التحايل على العقوبات التجارية من خلال مشروع استراتيجي يكبله الحظر الأميركي ويواجه طريقا مسدودا، في ظل ما تواجهه من تحديات اقتصادية دفعتها إلى الأمل في استخدام ميناء جابهار المعزول في أقصى جنوب شرق البلاد، للمحافظة على استمرار تدفق السلع.

طهران - تصلصم جهود إيران لتطوير تجارتها من ميناء جابهار بصعوبات كبيرة رغم ما تظهره من عمليات تطوير للبنية التحتية لربطه بالمناطق الصناعية بالبلاد ثم مع دول المجاورة في تحدّ جديد للولايات المتحدة، التي ضيّقت هوامش قدرتها على الخروج من كبواتها الاقتصادية.

وفي مسعى جديد للترويج للجدي الاقتصادية لهذا الميناء، قال الرئيس المنتهية ولايته حسن روحاني في تصريحات نقلتها وكالة إيرانية الرسمية الإيرانية في وقت سابق هذا الأسبوع إن "الحكومة ستدشن ما بين 5 إلى 8 مشاريع للخطوط الحديدية قريبا للربط مع الميناء".

وأشار روحاني خلال افتتاح مشاريع جديدة شملت مناطق تجارية وصناعية حرة، إضافة إلى مناطق اقتصادية خاصة الحديدية جنوب شرق البلاد فإن ميناء جابهار سيرتبط بالشبكة العامة أي أنه سيصل ببحر قزوین وأستارا وتركمانستان".

ويعدّ ميناء جابهار، الذي تم افتتاحه رسميا في ديسمبر 2017 ويقع على المحيط الهندي والذي لا يبعد سوى نحو 100 كلم من الحدود الباكستانية، أكبر الموانئ الإيرانية غير الواقعة على مياه الخليج العربي.

وتم استصلاح أكثر من 200 هكتار من الأراضي بطنم البحر، لاستخدامها في المشروع كما تم تجريف أكثر من 17.5 مليون متر مكعب لإحداث عمق 16.5 مترا لرسو السفن. ولكن بعد أكثر من أربع سنوات على بدء تشغيل منشآت الميناء، لم يشهد الميناء حركة كبيرة بعد.

ويعتبر الميناء الوحيد، الذي حظي باستثناءات من العقوبات الاقتصادية، التي أعادت الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب فرضها أحاديًا في نوفمبر 2018 على طهران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي المثير للجدل.

ويقول محللون إن السبب الرئيسي وراء لجوء طهران إلى الميناء هو الدور المهم الذي يلعبه وخط سكة الحديد المزمع بناؤه الذي يكسر اعتماد أفغانستان التي تفتقر إلى منفذ بحري، على باكستان لتجارتها مع العالم خاصة الهند.

ويؤكد المسؤولون الإيرانيون أن من أهم الأسباب التي دفعت إيران إلى استثمار مليارات الدولارات في ميناء شهيد بهشتي في مقاطعة جابهار هي

التجارة الأفغانسة، إضافة إلى الطريق التجاري عبر السكك الحديدية بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي والمسعى "المر الشمالي الجنوبي".

وقامت إيران في السنوات الأخيرة بتعزيز البنية التحتية الأساسية في جابهار لتوفير أرضية مناسبة من أجل توسيع التبادل التجاري وبهدف اتصال شرق البلاد ودول الجوار بالاقتصاد العالمي عبر هذه المنطقة الحرة.

وتجسدت تلك الجهود في إبرام اتفاق جابهار الثلاثي بين كل من طهران وكابول ونيودلهي وكذلك التعاون مع أفغانستان لتلبية احتياجات هذا البلد وربطه بالمياه الحرة العالمية، لكن تنفيذ عرقل مرارا بعد أن فرضت واشنطن حظرا شاملا للتعامل مع إيران.

وتبلغ قيمة الاتفاقية الموقعة بين إيران والهند 85 مليون دولار وتهدف إلى تطوير وتدشين المرحلة الأولى من ميناء الشهيد بهشتي في جابهار وتنص على تعزيز البنى التحتية في منطقة جابهار التجارية الحرة.

وكانت نيودلهي أعلنت في مايو 2016 عن تخصيص خط ائتماني بقيمة نصف مليار دولار لتطوير مرفأ جابهار الذي تأمل طهران في أن يتحول إلى مركز للعبور بين البلدين بالإضافة إلى أفغانستان، وبين دول آسيا الوسطى بشكل عام.

وأشارت مشاركة الهند في تطوير ميناء جابهار لفتح منفذ تجاري، حفيفة الكونغرس الأميركي عما إذا كان ذلك يعد خرقا للعقوبات الدولية التي لا يزال جزء منها مفروضا على طهران في ذلك الوقت رغم دخول الاتفاق النووي مع القوى الكبرى حيز التنفيذ.

ويعتبر الميناء الوحيد، الذي حظي باستثناءات من العقوبات الاقتصادية، التي أعادت الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب فرضها أحاديًا في نوفمبر 2018 على طهران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي المثير للجدل.

ويقول محللون إن السبب الرئيسي وراء لجوء طهران إلى الميناء هو الدور المهم الذي يلعبه وخط سكة الحديد المزمع بناؤه الذي يكسر اعتماد أفغانستان التي تفتقر إلى منفذ بحري، على باكستان لتجارتها مع العالم خاصة الهند.

ويؤكد المسؤولون الإيرانيون أن من أهم الأسباب التي دفعت إيران إلى استثمار مليارات الدولارات في ميناء شهيد بهشتي في مقاطعة جابهار هي

إيني تقود مشاريع الهيدروجين الأخضر في مصر والجزائر

إبرام 3 اتفاقيات لاستكشاف فرص تطوير القطاع



دعم الطاقة المستدامة لمكافحة التغير المناخي

وفي اجتماع في العاصمة الجزائرية الأربعاء الماضي، قالت الشركتان إنهما تخططان لبناء على اتفاق وقع في مارس الماضي وتعزيز التعاون التكنولوجي مع التركيز على الهيدروجين.

وأشارت إيني في بيان إلى أنه "جرى رسم خارطة طريق للتقييم المشترك للجدي التكنولوجية والتجارية لمشروع تجريبي لإنتاج الهيدروجين باستخدام الكهرباء المولدة من مصادر متجددة (الطاقة الشمسية والرياح)".

وأوضحت المجموعة الإيطالية أنه من أجل الحفاظ على إمدادات المياه الجزائرية، فإنه سيجرى دراسة فكرة استخدام المياه المنتجة من حقول النفط في عملية التحليل الكهربائي التي ينطوي عليها إنتاج الهيدروجين.

وإيني، وهي أكبر شركة أجنبية في الجزائر، حقوق إنتاج في الجزائر قدرها 90 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا.

ويبيد المسؤولون الجزائريون نفاؤلا بانعكاس استغلال الهيدروجين إيجابا على النسيج الصناعي الوطني لبلوغ نسبة إجماع تربو باكثر من 80 في المئة عام 2030 مقارنة بالراهن.

ولم تكشف المجموعة الإيطالية عن حجم الاستثمارات التي تنوي ضخها في مصر والجزائر، لكن يتوقع أن تكون بمليارات الدولارات وسيكون تنفيذ المشاريع المقترحة سريعا على الأرجح للاستفادة من العوائد التي ستجنيها من وراء ذلك.

عزّزت مصر والجزائر خطط التعاون الصناعي في مجال اقتصاد الهيدروجين الأخضر بتوقيع اتفاقيات مع عملاق الطاقة الإيطالي إيني بهدف قيادة جهود تطوير مشاريع هذا القطاع في البلدين، في ظل الرهان على مكافحة التغير المناخي ودعم استخراج الطاقة من المصادر المستدامة.

القاهرة/الجزائر - تقدمت مجموعة الطاقة الإيطالية إيني خطوة أخرى في برنامج إنتاج الوقود البيئي عبر إبرام 3 اتفاقيات مع شركتين مصريتين تعملان في قطاعي الكهرباء والغاز وشركة سوناطراك الجزائرية لاستكشاف الفرص في مجال تطوير اقتصاد الهيدروجين وهو ما من شأنه توسيع قواعد الشراكة وتنمية فرص الاستثمار في هذا المجال الواعد.

ويأتي التحرك في الوقت الذي تسرع فيه إيني وتيرة عملية إصلاح شاملة دشنتها العام الماضي مع تحولها صوب الموارد المتجددة ونقلها إنتاجها من النفط والغاز.

وتتبر هذه الأفاق الواعدة رغم كلفتها الباهظة اهتماما كبيرا من قبل بلدان شمال أفريقيا التي اصاعت فرصة تطوير مكونات الطاقة الشمسية خلال سنوات خلت.

ويكمن الهدف في التحكم بكامل السلسلة أو جزء منها على الأقل. ويمكن الحصول على الهيدروجين الأخضر عبر التحليل الكهربائي للماء مع الطاقة المتجددة، وهو يستلزم تطوير الطلب أيضا البنى التحتية الخاصة بالنقل. وذكرت إيني في بيان الخميس أنها وقعت اتفاقا مع الشركة القابضة لكهرباء مصر والشركة المصرية القابضة للغازات

والمصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) المملوكتين للدولة لتقييم جدوى إنتاج الهيدروجين في مصر. ومن المقرر أن تجري المجموعات دراسة في مشروعات مشتركة لإنتاج كل من الهيدروجين الأخضر باستخدام الكهرباء المولدة من مصادر متجددة، والهيدروجين الأزرق، من خلال تخزين ثاني أكسيد الكربون.

الشركة القابضة لكهرباء مصر وشركة إيجاس وسوناطراك الجزائرية تعقد شراكات مع إيني لإنتاج الهيدروجين

وستحلل المراجعة أيضا الاستهلاك المحلي المحتمل للهيدروجين وفرص التصدير، ما يعني عوائد مرتقبة لمصر مستقبلا ترفد بها خزينة الدولة.

وتتطلع إيني كذلك لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الجزائر مع سوناطراك المملوكة للدولة، وذلك في الوقت الذي تتحرك فيه جموعنا الطاقة لخفض الانبعاثات الكربونية.

وتتعلق بالتطبيقات المستخدمة في الهواتف الذكية التي تستخدم نظام أندرويد. وتأتي الخطوة القضائية التي تستهدف سوق التطبيقات "بلاي ستور" وغير ذلك من المحتوى الرقمي في وقت يزداد الضغط على سلطة شركات التكنولوجيا الكبرى من قبل الجهات الناطمة.

وتشير حيثيات الدعوى إلى أن غوغل البالغة قيمتها 1.65 تريليون دولار نصبت

غوغل في مرمى الاتهام بتقويض قواعد المنافسة في السوق الأميركية

مكاتها في أنشطة وإعلانات البحث على الإنترنت، وقالت إنه "من دون أمر من المحكمة، ستواصل غوغل تنفيذ استراتيجيتها غير التنافسية وعرقلة عملية المنافسة وتقليص خيارات المستهلكين وتقويض الابتكار".

وذكرت الدعوى أن "غوغل لديها نحو 90 في المئة من إجمالي التساؤلات العامة على محركات البحث في الولايات المتحدة، ونحو 95 في المئة من عمليات البحث عبر الهواتف الذكية".

وفي عام 2018 أصدر البيت الأبيض مشروع مرسوم يعطي تعليمات للوكالات الفيدرالية بفتح تحقيق في مجال انتهاك منع الاحتكار يطول ممارسات غوغل وفيسبوك وتويتر وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي.

وسجل غوغل حافل باتهامات الاحتكار حيث سبق واتهمت السلطات الهندية عام 2015 شركة غوغل بأنها تسبب استغلال وضعها المهيمن في نشاط الإعلان على محرك البحث على الإنترنت. وبدأت لجنة حماية المنافسة الهندية أولا بالبحث في نشاط غوغل عملاق شبكة الإنترنت عام 2012، وذلك بعد شكواي تلقفتها من جانب عدة مواقع إلكترونية زعمت بأن شركة غوغل تمارس "سلوكا احتكاريًا".

وكانت وزارة العدل قد رفعت في أكتوبر الماضي دعوى قضائية بتهمة الاحتكار بحق غوغل، متهمه إياها باستغلال قوتها السوقية بشكل غير قانوني لسرد المنافسين، قائلة إن كل الخيارات مطروحة على الطاولة، بما في ذلك تفكيك الشركة.



ويلسون وايت

نوفر الانفتاح وخيارات
لا تفرها منصات
أخرى بكل بساطة

واقامت الوزارة دعوى لمكافحة الاحتكار ضد غوغل زاعمة أن الشركة تستخدم قوتها السوقية لردع المنافسين وقالت إنه ليس هناك شيء مستبعد، بما في ذلك تقسيم شركة البحث عبر الإنترنت والإعلانات.

وتشكل الدعوى التي شاركت فيها 11 ولاية أكبر قضية لمكافحة الاحتكار في ثلاثة عقود، حيث لا تضاهيها إلا الدعوى القضائية التي أقيمت ضد شركة مايكروسوفت في 1998 وقضية في عام 1974 ضد إي.تي.تي.أند.تي التي أدت إلى تفكيك بيل سيستيمز. وتزعم الدعوى أن غوغل تصرفت بشكل غير قانوني للحفاظ على

الانفتاح والخيارات التي لا توفرها منصات أخرى بكل بساطة.

وأضاف أن "الشكوى مليئة باللغة التحريضية المصممة لصرف الانتباه عن حقيقة أن قواعدنا بشأن أندرويد وغوغل بلاي تفيد المستهلكين".

ورفع تحالف مشابه من الناخبين العامين دعوى قضائية في ديسمبر الماضي اتهمت غوغل بفرض نفوذ من طرف واحد على البحث على الإنترنت والإعلانات المرتبطة به.

ويطالب رافعو الدعوى المحكمة بتخفيف قبضة غوغل على "بلاي ستور" وتسليم "الأرباح غير المنصبة" التي حققها المجموعة العملاقة من خلال ذلك عن طريق الإعلانات وعمليات الشراء وغيرها.

وقدمت لجنة في الكونغرس مشروع قانون في يونيو الماضي، من شأنه أن يؤدي إلى إحداث إصلاحات واسعة لقوانين مكافحة الاحتكار تعطي الجهات الناطمة المزيد من السلطات لتفكيك شركات عملاقة مثل غوغل وفيسبوك وأبل وأمازون.

وتأتي الخطوة في ظل القلق المتزايد حيال نفوذ شركات التكنولوجيا الكبرى التي باتت تهيمن بشكل أكبر على قطاعات اقتصادية وسجلت نموا خلال الوباء.

نفسها "وسيطا" بين مطوري التطبيقات والمستهلكين.

وقالت النائبة العامة لنويورك ليتيتيا جيمس التي تقود الإجراءات القانونية "ترفع هذه الدعوى لوضع حد لاحتكار غوغل وإعطاء صوت أخيرا للملايين المستهلكين وأصحاب الأعمال التجارية".

وتابعت "عملت الشركة على ضمان لجوء مئات الملايين من المستخدمين لنظام أندرويد إلى غوغل وحده من أجل الملايين من التطبيقات التي قد يختارون تحميلها على هواتفهم وأجهزتهم اللوحية".

وتتهم الدعوى التي دعمها 37 نائبا عاما غوغل باستخدام تكتيكات ضد التنافسية للثني عن توزيع تطبيقات أندرويد في أسواق أخرى غير "بلاي ستور"، حيث يطالب نظام الدفع التابع لها بنسب عن كل تعامل مالي يتم.

ورفضت غوغل الاتهامات الواردة في الدعوى على اعتبار أن لا أساس لها ونشرت تفاصيل الكيفية التي ساعد "بلاي ستور" من خلالها مطوري التطبيقات على النمو مع توفير الأمن مستخدمى أجهزة أندرويد.

وقال كبير مدراء غوغل المسؤول عن السياسة العامة ويلسون وايت في منشور أن "أندرويد وغوغل بلاي توفران

سان فرانسيسكو (الولايات المتحدة) - وجد عملاق وادي السيليكون غوغل نفسه مجددا في مرمى الاتهام بتقويض قواعد المنافسة التكنولوجية في السوق الأميركية، وهو ما يجعله أمام احتمال دفع غرامات كبيرة في حال قبل القضاء الدعوة المقامة ضدها.

وانضمت الدعوات من الولايات الأميركية إلى دعوى قضائية رفعت الأربعاء الماضي تتهم غوغل المملوكة للأفابيت باستغلال سلطاتها في ما

يتعلق بالتطبيقات المستخدمة في الهواتف الذكية التي تستخدم نظام أندرويد. وتأتي الخطوة القضائية التي تستهدف سوق التطبيقات "بلاي ستور" وغير ذلك من المحتوى الرقمي في وقت يزداد الضغط على سلطة شركات التكنولوجيا الكبرى من قبل الجهات الناطمة.

وتشير حيثيات الدعوى إلى أن غوغل البالغة قيمتها 1.65 تريليون دولار نصبت

وتتعلق بالتطبيقات المستخدمة في الهواتف الذكية التي تستخدم نظام أندرويد. وتأتي الخطوة القضائية التي تستهدف سوق التطبيقات "بلاي ستور" وغير ذلك من المحتوى الرقمي في وقت يزداد الضغط على سلطة شركات التكنولوجيا الكبرى من قبل الجهات الناطمة.